

Distr.: General
13 February 2001
Arabic
Original: French



رسالة مؤرخة ١٢ شباط/فبراير ٢٠٠١ موجهة من الأمين العام إلى رئيس
مجلس الأمن

يشرفني أن أحيل إليكم طي هذا نص رسالة المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية
المؤرخة ١٢ شباط/فبراير ٢٠٠١ (انظر المرفق).
وسأكون ممتنا لو تفضلتم بتعميم نص هذه الرسالة ومرفقها بوصفها وثيقة من وثائق
مجلس الأمن.

(توقيع) كوفي عنان

المرفق

[الأصل: بالانكليزية]

رسالة مؤرخة ١٢ شباط/فبراير ٢٠٠١ موجهة إلى الأمين العام من المدير العام
للكالة الدولية للطاقة الذرية

سأكون ممتنا لو عملتم على ترتيب إحالة الرسالة المرفقة (انظر الضميمة) إلى رئيس مجلس الأمن، لإبلاغ مجلس الأمن بالتفتيش الذي أجرته الوكالة الدولية للطاقة الذرية مؤخرا بشأن الضمانات في العراق، وفقا لاتفاق الضمانات المبرم بين العراق والوكالة الدولية للطاقة الذرية عملا بمعاهدة منع انتشار الأسلحة النووية.

(توقيع) محمد البرادعي

رسالة مؤرخة ١٢ شباط/فبراير ٢٠٠١ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية

أشير إلى رسالتي المؤرخة ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠ (انظر الوثيقة S/2001/26 المؤرخة ١٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠١) التي أبلغت فيها مجلس الأمن باعتزام الوكالة الدولية للطاقة الذرية إجراء تفتيش بشأن الضمانات في العراق وفقاً لاتفاق الضمانات المبرم بين العراق والوكالة الدولية للطاقة الذرية عملاً بمعاهدة منع انتشار الأسلحة النووية.

ويسري أن تؤكد أن فريقاً من الوكالة يضم أربعة أشخاص قد قام في الفترة ما بين ٢٠ و ٢٣ كانون الثاني/يناير ٢٠٠١ بالتحقق الفعلي من خلال جرد المواد النووية المتبقية المعلن عنها في العراق والموجودة تحت خاتم الوكالة. واستطاع مفتشو الوكالة أن يتحققوا من وجود مواد نووية خاضعة للضمانات تتمثل في اليورانيوم المخصب واليورانيوم الطبيعي واليورانيوم المستنفد. ومن جانبه قدم العراق المساعدة اللازمة لفريق التفتيش للاضطلاع بأنشطته بفعالية وكفاءة.

وكما كان الحال في عام ٢٠٠٠، فإن عملية التفتيش هذه لا تنطوي إلا على هدف محدود يتمثل في التحقق من المواد النووية المعنية. وهي ليست، ولا يمكن أن تكون، بديلاً للأنشطة التي تضطلع بها الوكالة بموجب قرارات مجلس الأمن ذات الصلة واستئناف هذه الأنشطة لا غنى عنه إذا أريد للوكالة أن تفي بالولاية المسندة إليها بموجب تلك القرارات، وإذا ما أريد لها أن تقدم التأكيدات التي يطلبها مجلس الأمن.

وسأغدو ممتناً لو تفضلتم بتعميم هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) محمد البرادعي